تطور العلاقات الكويتية الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت

عبدالله العنزي*
مرضي الخالدي*

ملخص: تقوم العلاقات الكويتية الإفريقية على مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولقد حاولت الكويت منذ استقلالها عام 1961 إثبات وجودها وحشد اعتراف عالمي بكيانها السياسي بعد التهديدات العراقية التي أعقبت الاستقلال، وقد وظفت الكويت مواردها المالية وسياستها الخارجية لتحقيق هذا الهدف عن طريق الاعتراف المتبادل وتكافؤ المصالح التي شهدت تطوراً في جميع المجالات، وشهدت المحصلة الإيجابية لهذه العلاقات أن وقفت الدول الإفريقية إلى جانب الكويت على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري.

المصطلحات الأساسية: الكويت، إفريقيا، العلاقات الكويتية الإفريقية، الاحتلال العراقي للكويت، موقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي.

مقدمة

يلقي هذا البحث الضوء على علاقة الكويت بدول قارة إفريقيا، فيرصد طبيعة هذه العلاقات ونشأتها ومراحلها ومجالاتها، والمعوقات التي صادفتها، ويقف وقفة خاصة أمام موقف الدول الإفريقية من العدوان العراقي للكويت.

وقد تصدى، خلال ذلك، لمعالجة عدد من المشكلات المثارة على ساحة الكويت السياسية، مثل قدرة الدول الصغيرة على البقاء والنمو إلى جانب جيران أقوياء، في

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

ظل وجود الأمم المتحدة وسياسة تبادل المصالح، وإمكانية إقامة علاقات دولية ثنائية برغم تباعد الأنظمة والتوجهات السياسية والميول الفكرية والثقافية والاجتماعية، وذلك على الرغم من كون الكويت جزءاً من العالمين: العربي والإسلامي، وواحدة من دول العالم النامي.

ورصد هذا البحث مظاهر العلاقات الكويتية الإفريقية على مدى ثلاثة عقود أو يزيد، منذ كانت السواحل الشرقية للتجارة أماكن استكشاف للخليجيين وعرب الجزيرة، إلى أن أصبحت تقوم على دعامات ومؤسسات حكومية وشعبية راسخة، وقد شملت هذه العلاقات جل ميادين الحياة بين الشعوب، من سياسية واجتماعية، ومعونات، وقروض، وتعاون ثقافي وشعبي وإنساني، معتمدة الأرقام والإحصاءات والبيانات الموثقة.

لعل الذي يحدد علاقة أي دولة بأخرى، هو إمكانات الدولة وقوتها، بالقياس إلى غيرها من الدول، مثل الموقع الجغرافي، وعدد السكان، ومستوى وعيهم، والقوات العسكرية، والقدرات الصناعية والتقنية، والنظام السياسي الداخلي (صدقه فاضل، 1997: 152-153). ويرى إسماعيل صبري مقلد (1979: 128) أن هذه الإمكانات والقدرات ينبغي أن توظف في خدمة الهدف من السياسة الخارجية لكل دولة، وأن يعمل على تحقيق هذا الهدف بجهد وإخلاص كبيرين، ويقول: «هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادي».

على أنه من الصعب قياس سلم القوة لتلك الإمكانات بدقة، لأنها نسبية، فهذه دولة الكويت تقيم علاقات ناجحة مع دول القارة السمراء غير العربية، على الرغم من وجود خلل كبير في عناصر القوة السالفة، حيث تعد هذه العلاقة جزءاً من نشاط متكامل تحدده بعض الأطر، ومنها أن الكويت جزء من الوطن العربي والإسلامي، وأنها دولة من دول العالم الثالث.

لقد حرصت الكويت ولا سيما بعد فترة الاستقلال عام (1961م) على إنشاء علاقات وصداقات مع مختلف دول العالم، ومنها دول إفريقيا، بغض النظر عن التوجهات السياسية لتلك الدول، معتمدة في هذه الاستراتيجية على أن مزيداً من الأصدقاء يعني مزيداً من القوة والنفوذ، وأن المزيد من النفوذ يوفر أفضل رادع

للخطر، لأن هدف الدولة السياسي هو المحافظة على الذات الكويتية (عبدالرضا أسيري، 1993: 40).

ويبدو أن العلاقات الكويتية الإفريقية مجال جديد للباحث السياسي، وذلك لخصوصيتها وعمقها وطبيعتها والمراحل التي قطعتها منذ ما قبل التاريخ السياسي للكويت الدولة، أي قبل حصولها على الاستقلال (عام 1961م)، حيث كانت علاقة الكويت بشعوب القارة الإفريقية ذات طابع تجاري مع سكان المناطق الساحلية الشرقية، إذ تؤكد بعض الدراسات أن عرب الجزيرة والخليج هم أقدم من وصل إلى تلك المناطق واختلط بالسكان المحليين (الفاتح عبدالسلام، 1989).

ثم تطورت هذه العلاقات بعد أن نالت الكويت استقلالها واعترف بها كثير من دول هذه القارة، فأرسلت الكويت إلى دول إفريقية عدداً من الوفود الدبلوماسية تشرح موقفها من الأزمة الكويتية – العراقية في عام (1961م)، بالإضافة إلى مد يد المساعدة الاقتصادية لهذه الدول الناشئة الحديثة الاستقلال، فكسبت بذلك مزيداً من الأصدقاء الأفارقة، ومزيداً من اعتراف المجتمع الدولي بها، لتأكيد وجودها وترسيخ كيانها السياسي المهدد من العراق، مما يعكس أهداف السياسة الخارجية الناجعة لكلا الفريقين.

وتأتي هذه الدراسة في أربعة أقسام: الأول يحدد عناصرها، والثاني لطبيعة العلاقات الكويتية. الإفريقية ومراحلها ومجالاتها، والثالث لمعوقات العلاقات ومصاعبها، والرابع لمواقف الدول الإفريقية من العدوان العراقي للكويت.

أولا: عناصر الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة عناصر هي: الفرض، والهدف والوسائل، وبيان الأهمية، والمنهج.

1 – فرض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرض مفاده: أن إقامة علاقات وطيدة مع مختلف دول العالم، بغض النظر عن طبيعة أقاليمها وأعراقها ودياناتها وانتماءاتها السياسية، تؤثر بشكل إيجابي في كسب المزيد من الأصدقاء وزيادة النفوذ، وذلك لتوظيفه في حفظ استقلال الدولة ومصالحها الحيوية والاستراتيجية.

وعلى ضوء كل ذلك يثار كثير من التساؤلات عن: أهمية العلاقات الكويتية

الإفريقية، وطبيعتها، ومراحل تطورها، ومجالاتها، وعن معوقاتها، وعمقها وتجلياتها ولا سيما في مواقف دولها من العدوان العراقي للكويت.

2 – هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من الفرض السابق، والوقوف بدقة على تطور العلاقات الكويتية الإفريقية، وتعرُّف أدوات السياسة الخارجية الكويتية في هذا المجال، والإمكانات التي رصدتها لتحقيق هذه السياسة. وقد اعتمد في ذلك على الوثائق الرسمية، وعلى الدراسات السابقة العربية منها وغير العربية، وكذلك على السجلات الدقيقة والإحصاءات المهمة.

3 – أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة جادة للإجابة عن بعض الأسئلة المثارة حول إمكانية استمرار دول صغيرة مثل الكويت على قيد الحياة، وقدرتها على النمو، ودور الأمم المتحدة في المحافظة على استقلالها.

فقد كان ظهور هذه الدول على مسرح الحياة السياسية العالمية، من أبرز سمات القرن العشرين، وذلك بعد أن قضت سنوات طوالاً تحت ظل الاستعمار أو الحماية الأجنبية. وتعرَّف الدول الصغيرة بأنها: «قوة صغيرة... تعترف بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وبأن عليها الاعتماد أساساً على معونة دول أخرى أو مؤسسات أخرى».

وكانت الكويت – مثل سائر دول الخليج العربية – تخضع للإمبراطورية البريطانية، تلك القوة الضاربة القادرة على فرض الأمن، ولكنها بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام (1971م) وجدت نفسها – وهي الغنية بمواردها البترولية – نهباً للمشكلات الحدودية والنزاعات الداخلية وتنافس القوى الإقليمية والدولية (حسن الإبراهيم، 1982: 9-69).

وقد أثارت هذه المشكلة وغيرها من التحديات التي تواجه الدول الصغيرة، اهتمام الباحثين من المفكرين والسياسيين العرب وغيرهم، فوضعوا عدداً من الدراسات المنصفة القيِّمة في هذا المجال قبل العدوان العراقي وبعده. ومن أبرز ما كتب قبل عام (1990م) على سبيل المثال وليس الحصر: (الكويت، دراسة سياسية) و(الدول الصغيرة والنظام الدولي، الكويت والخليج)، لمؤلفهما: حسن الإبراهيم،

و(الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج، رؤية عربية) لمحمد جاسم محمد. أما ما صنف بعد اندحار العدوان وتحرير الكويت فدراسات جمة، أهمها: (الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات وإخفاقات وتحديات) من تأليف عبدالرضا أسيري، و(أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي) من وضع عبدالمنعم المشاط، و(النظام العربي وأزمة الخليج) لأحمد يوسف أحمد.

وإلى جانب هذه الدراسات، عقدت ندوات وظهرت بعض الأبحاث التي تشكك في فاعلية سياسة الكويت الخارجية وجدوى المساعدات المختلفة التي تقدمها لدول العالم الثالث، وهو ما ساعد على رؤية شمولية من كل الزوايا لهذه العلاقات.

4 – منهج الدراسة:

تتناول هذه الدراسة خصوصية العلاقات الكويتية الإفريقية غير العربية، وتركز أساساً على استثمار الكويت لمساعداتها الاقتصادية والثقافية والإنسانية لتلك الدول في الوقوف إلى جانب الكويت في محنة العدوان العراقي.

ويأتي هذا البحث في إطار زمني يمتد منذ عام (1961م) إلى عام (1995م)[1] معتمداً المنهج التاريخي، بغرض الكشف عن نتائج سياسات معينة للدول خلال فترة زمنية محددة وتتابع أحداثها. ونحسب أن هذا المنهج قادر على تعرُّف الأسباب التي تؤدي إلى نجاح سياسة خارجية معينة أو إخفاقها، أو على التحقق من معرفتها، وكذلك معرفة بعض الأنماط للسلوك الدولي، وفهم تطور العلاقات السياسية بين مختلف الدول، بمعرفة الدوافع التي تملي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية (محمد محمود ربيع، 1987: 167؛ وإسماعيل مقلد، 1979: 14).

على أن الأخذ بهذا المنهج لا يعني تجاهل بعض الانتقاد الموجه إليه، ولكنه يبقى أسلوباً يمكن الاعتماد عليه في معرفة مراحل تطور العلاقات الكويتية الإفريقية، ومعرفة الأدوات التي استخدمتها الكويت في سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية، بالإضافة إلى كشف دوافع التعاون وإبراز معوقاته، وتبيّن المواقف الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت.

(1) توفي في هذا العام (1995م) إلى رحمة الله تعالى، الزميل المشارك في هذه الدراسة: الدكتور مرضي الخالدي.

ثانياً: طبيعة العلاقات الكويتية الإفريقية، ومراحلها ومجالاتها

تقوم العلاقات الكويتية الإفريقية على مجموعة من العوامل: الثقافية والجغرافية والتاريخية، شأنها في ذلك شأن كثير من الدول العربية، ولكن ما يميزها عن غيرها هو شعور الكويت بصغر حجمها وقدراتها في معيار مكونات القوة القومية لكل دولة، مما جعلها باستمرار عرضة للتهديد من الجيران الأقوياء ولا سيما العراق، حيث يسود التوتر أجواء العلاقات بين الدولتين. ولكن في مقابل ذلك، تجد نفسها قوية جدا بمواردها الطبيعية، حيث تعتمد على البترول مصدراً رئيساً للدولة يشكل نحو (90٪) من الدخل القومي، فراحت تستغل فوائضها المالية لكسب المزيد من الأصدقاء لردع الخصوم، وهو ما عرف بـ (دبلوماسية الدينار). وكانت الدول الإفريقية الناشئة في حاجة ماسة إلى المساعدات الاقتصادية، فتلاقت المصالح المشتركة، مما جعل التعاون الكويتي الإفريقي أمراً ضرورياً لكلا الجانبين.

ولقد كانت العلاقات الكويتية الإفريقية جزءاً بارزاً من سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال، وقد سعت هذه السياسة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة، هي:

1 – تحقيق الاستقلال السياسي والأمن الداخلي والخارجي «Self preservation» واستقرار نظام الحكم فيها والحفاظ على ثروتها الاقتصادية.

2 – الدفاع عن التوجهات العربية، والعقيدة الإسلامية.

3 – الإحساس بالمسؤوليات الإنسانية.

4 – الاستفادة من العقلية التجارية والاقتصادية.

على أن العلاقات الكويتية الإفريقية لم تكن ذات نمط واحد، بل نستطيع أن نميز بوضوح بين أربع مراحل مرت بها، تطورت فيها سياسة الكويت الخارجية مع دول هذه القارة، آخذين بعين الاعتبار أنها كانت تتأثر سلباً وإيجاباً أيضاً بالعلاقات العربية الإفريقية عموما بوصف الكويت دولة عربية.

1 – المرحلة الأولى (إثبات الوجود 1961-1967):

بدأت علاقة الكويت الرسمية مع دول إفريقية بعد الاستقلال عام 1961، عندما أخذت تتطلع إلى إثبات وجودها على الساحة الدولية، وإلى اعتراف عالمي بكيانها السياسي. وقد نما هذا التطلع بعد الضغوط التي واجهتها الحكومة الوليدة من نظام العراق الحاكم آنذاك بزعامة عبدالكريم قاسم، الذي طالب بضم الكويت، ومن موقف الاتحاد السوفييتي السلبي من طلب انضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد توجهت السياسة الخارجية للكويت عموماً إلى تعزيز علاقاتها مع دول العالم الثالث، ولا سيما تلك التي نالت استقلالها في هذه الفترة أو قبيل ذلك بسنوات. وتميزت هذه السياسة باعتماد الوسائل السلمية المتحضرة، ونقصد بها: الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وكانت صلة الكويت بالدول الإفريقية في طليعة هذه العلاقات والتوجهات، حيث كان للاعتراف السياسي المتبادل بينهما أهمية كبرى في ترسيخ الكيانات الناشئة بعد الاستقلال.

وقد وجد كلا الفريقين ضالته في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، التي هدفت مبادئها العامة – كما نصت المادة الثالثة – إلى التساوي في السيادة بين الدول الأعضاء، وإلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، وإلى احترام سيادة الدول الأخرى على أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل، وإلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق من خلال التحكيم الدولي، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل الدولية الكبرى (أمين أسبر، 1983: 77-88).

وبالإضافة إلى هذه المنظمة، راحت الكويت، وبدعم من دول إفريقية والدول العربية الشقيقة، تنشط في مؤازرة حركة عدم الانحياز التي برزت في هذه الفترة قوة ثالثة لها موقعها الدولي في حفظ التوازن بين قطبي المعسكرين الرأسمالي والشيوعي آنذاك، وفي إضعاف حركة انضمام الدول المستقلة في العالم الثالث إلى هذين القطبين. كما راحت تنشط في دعم المنظمات الدولية التي تعمل على الانفراج الدولي، ونسقت الجهود مع الأصدقاء الأفارقة لمساندة حركات التحرر في إفريقية، وتعزيز الكيان السياسي للدول حديثة الاستقلال فيها.

ففي عام (1962م) افتتحت الكويت أول سفارة لها في كينيا، وأنشأت الحكومة (شركة للاستثمار) راحت تمول بعض المشروعات في كينيا ونيجيريا وإفريقية الوسطى وداهومي والسنغال، بفائدة أقل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما زودت بعض تلك الدول بالبترول (الجبوري، 1981). وقدمت بعض القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية من خلال تعاون ثنائي أو إقليمي أو من خلال الأمم المتحدة. كما أسست في هذه الفترة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 31 ديسمبر 1961، الذي هُيِّئَ له أن يقوم بدور كبير في تقديم المساعدات للدول الإفريقية في المراحل التالية.

على أن العلاقات الكويتية الإفريقية في هذه المرحلة لم تكن لتخرج عموماً عن المواقف الجماعية للدول العربية تجاه القضايا الإفريقية، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة دول عدم الانحياز، أو منظمة الأوبك، بالإضافة إلى بعض الزيارات الثنائية للمسؤولين الكويتيين والأفارقة (الرأي العام، 1963).

ولقد اتصفت العلاقات الكويتية الإفريقية في هذه المرحلة بالمحدودية والضعف، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو المساعدات والقروض. ويعود ذلك إلى اشتغال الدول الإفريقية بقضاياها الداخلية، وعدم توافر الكوادر الدبلوماسية المتخصصة، وإلى الكلفة الباهظة التي تترتب على فتح البعثات الدبلوماسية، وقوة النفوذ الإسرائيلي المتزايد في القارة الإفريقية، حتى إن مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بعد حرب 1967 رفض إدانة العدوان الإسرائيلي على مصر بوصفها دولة إفريقية وعضواً في المنظمة (مدثر الطيب، 1982)، على الرغم من دور مصر المادي والمعنوي والسياسي الذي قامت به لدعم حركات التحرر الإفريقية ونصرتها.

لقد اتسمت المرحلة الأولى من العلاقات السياسية الكويتية الإفريقية بالمحدودية، حتى كادت تقتصر على الاعتراف المتبادل، مع تبادل لبعض الزيارات أو اللقاءات في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية، وقامت هذه العلاقات في ظل العلاقات العربية عموماً، فلم تترجم إلى فعل حقيقي مؤثر، وذلك لأن بعض الدول العربية كانت تحتفظ بعلاقات اقتصادية وتجارية مع جنوب إفريقية العنصرية، وروديسيا، ولأن بعض الدول الإفريقية كانت تقيم علاقات سياسية اقتصادية مع إسرائيل، ولرغبة زعماء إفريقية في البعد بأنفسهم عن الهيمنة العربية في شمال إفريقية.

2 – المرحلة الثانية (التضامن 1967-1973):

وهي مرحلة ما بين الحربين بين العرب وإسرائيل في (يونيو 1967، وأكتوبر 1973)، والتي شهدت تغيراً ملموساً يتميز بالإيجابية، على ما شابه من البطء والبساطة. وقد تميزت هذه المرحلة بتوظيف سياسة الكويت الخارجية في الدعم الكبير لاستقلال الدول الإفريقية، وإدانة الاستعمار الأجنبي، ومساندة حركات التحرر الوطني في القارة السمراء مادياً ومعنوياً، بالإضافة إلى خدمة القضايا العربية.

وفي هذه الفترة شجبت الكويت بقوة السياسة الاستعمارية البغيضة لحكومة البرتغال في مستعمراتها الإفريقية، وأدانت بحزم السياسة العنصرية للنظام الحاكم في جنوب إفريقية، مؤكدة تشابهه الكبير بإسرائيل المغتصبة وبموقف هذه الأخيرة المؤيد للحركة الانفصالية في نيجيريا والسودان.

لقد بدأت الكويت – مع أشقائها في الدول العربية – سياسة كسب الدول الإفريقية الصديقة للقضايا العربية المصيرية، ولا سيما في نضال الشعب الفلسطيني، وإدانة السياسة العنصرية والعدوانية التوسعية لإسرائيل، وحاولت الدول الإفريقية بدورها التوسط بين العرب وإسرائيل لحل هذا الصراع سلمياً وإنهاء المشكلة الفلسطينية، وذلك عن طريق تشكيل لجنة الحكماء الأفارقة التي أقرها مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية عام (1970م)، والتي ضمت أربعة رؤساء من جنوب الصحراء الإفريقية، هي: (السنغال ونيجيريا والكاميرون وزائير)، ولكن مساعي هذه اللجنة باءت بالإخفاق بسبب موقف الحكومة الإسرائيلية.

على أن ما يميز هذه المرحلة، أنه في شهر يونيو من عام (1971م) وخلال مؤتمر القمة السابع للمنظمة الإفريقية الذي عقد في (أديس أبابا)، تمت لأول مرة، المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وتطبيق قرار الأمم المتحدة (242 لعام 1967م).

كما شهد هذا العام افتتاح بعثتين دبلوماسيتين جديدتين في الكويت، لكل من السنغال ونيجيريا، وعاشت الكويت في هذه الفترة بالإضافة إلى: السعودية وليبيا زيادة في إمكاناتها المادية، مما أدى إلى إيجاد نوع من التفاعل العربي الإفريقي، لتحقيق أهداف مشتركة. وقد برز هذا التفاعل جلياً في إطار الأمم المتحدة، ومجموعة دول عدم الانحياز والمؤتمرات الدولية، وأثمر تدهوراً في العلاقات الإفريقية الإسرائيلية، فبدأت دول القارة بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وبلغ عدد تلك الدول عقب حرب 1967م إلى نوفمبر 1973م، تسعاً وعشرين دولة، (أمير كمال دسوقي، 1988).

3 – المرحلة الثالثة (بناء المؤسسات 1973-1990م):

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التعاون العربي الإفريقي عموماً، والكويتي خصوصاً، وهي التي تمتد بين حرب أكتوبر 1973م إلى العدوان العراقي على الكويت 1990م. ويمكن أن تعد هذه المرحلة مرحلة تأسيس حقيقي وتطوير وتفاعل، حيث توجهت دولة الكويت إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية لتطوير علاقاتها، فتشمل جل الميادين: السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث زاد التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين بشكل ملحوظ، وتوطدت العلاقة على أساس متين من الاعتراف المتبادل وتكافؤ المصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل من الطرفين، ويوضح جدول (1) هذه الزيادة والتطور في التمثيل الدبلوماسي بينهما.

جدول (1)
تطور التمثيل الدبلوماسي بين الكويت وإفريقيا

الدولة	التمثيل الكويتي	التمثيل الإفريقي
كينيا	1962	لا يوجد
السنغال	1974	1971
نيجيريا	لا يوجد	1971
النيجر	لا يوجد	1980
زيمبابوي	1994	1995
جنوب إفريقية	1994	1997
إرتيريا	لا يوجد	1995
إثيوبيا	1997	1997

* المصدر: وزارة الخارجية الكويتية – إدارة المراسم 1998.

كما أدت دولة الكويت دوراً بارزاً في تعزيز العلاقات العربية الإفريقية ابتداء من مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في نوفمبر 1973، والذي أكد دعم علاقات التعاون الاقتصادي مع البلدان الإفريقية وتوسيعها وتمويلها بالنفط ومنع وصوله إلى النظم العنصرية والاستعمارية في جنوب إفريقية وروديسيا.

كما نصت قرارات القمة العربية السادسة على تقديم العون إلى الدول الإفريقية التي أصابها القحط، من أجل تفادي الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها نتيجة للجفاف وارتفاع أسعار النفط العربي الذي تستورده تلك الأقطار، وذلك من خلال إقامتها اللجان المشتركة لدراسة احتياجات الدول الإفريقية. كما هو الحال في إنشاء لجنة السبع الإفريقية: (الكاميرون وبوتسوانا وزائير ومالي وتنزانيا وغانا والسودان). وكان هذا من ثمرات التعاون الجماعي بين الدول العربية والإفريقية، والتي كان لدولة الكويت دور بارز فيه.

ولعل القرارات التي اتخذها وزراء النفط العرب في اجتماعهم عام (1974م) بإقامة الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية التي تأثرت بارتفاع أسعار النفط، كان له الأثر الطيب في ترسيخ تلك العلاقات ولا سيما مع الكويت باعتبارها إحدى الدول الرئيسة المصدرة للنفط العربي، وعلى هذا الأساس، نشط الجانبان في تعزيز التعاون بينهما في شتى المجالات، وخصوصاً في المجالين الاقتصادي والسياسي، وأدت الاجتماعات المشتركة بين الجانبين العربي والإفريقي إلى عقد

مؤتمر القمة العربي الإفريقي في القاهرة في مارس عام (1977)، والذي أصدر في ختام أعماله إعلاناً وبرنامج عمل، يعدان بمثابة الانطلاق نحو المستقبل في ميدان التعاون العربي الإفريقي، حيث حدد الإعلان مجالات التعاون بين الجانبين على النحو الآتي:

1 – **المجال السياسي والدبلوماسي**: أكد الجانبان التزامهما بسياسة عدم الانحياز بوصفه عاملاً مهماً في الكفاح المشترك للحرية والاستقلال والتنمية، كما أكدا مساندتهما للقضايا العربية والإفريقية، ولحركات التحرر القومية لدى الجانبين، وجددا إدانتهما للصهيونية والعنصرية.

2 – **المجال الاقتصادي**: اتفق الجانبان على توسيع التعاون وتكثيفه وتدعيمه في مختلف مجالات: التجارة، والتعدين، والصناعة، والزراعة، وتربية الحيوان، والطاقة، والموارد المائية، والنقل والمواصلات، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والتعاون من خلال القروض الثنائية والجماعية بأفضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين.

3 – **المجال التربوي والاجتماعي والثقافي**: قرر الجانبان تعزيز اتصالاتهما وروابطهما التربوية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال توقيع الاتفاقات الملائمة. (شربل زعرور، 1989: 44-80).

ولترجمة هذا الإعلان من الواقع النظري إلى العملي بدأت الكويت بتحقيق هذه المبادىء في برنامج العمل، حيث سخرت الإمكانات الاقتصادية والعائدات المالية للبترول بوصفها أداة اقتصادية في علاقاتها الدولية، ووظفت هذه العائدات في مجالات استثمارية وتجارية لدى الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تقديم المنح والمساعدات والقروض المالية للدول النامية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ولتحاشي ضعف الأداة الدبلوماسية الكويتية ومحدوديتها، نشطت السياسة الخارجية لاستخدام الأداة الاقتصادية والمساعدات، ولكن منطلقات الكويت في استخدام هذه الأداة لم تخل من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية تجاه تلك الدول المستفيدة، حيث أكد وزير الخارجية الكويتي: (بأن الواجب الأخلاقي يتطلب تقاسم كسرة الخبز)، كما أعلن مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية: (إذا اطلعتم على تقاريرنا فسوف تجدون أننا ركزنا اهتمامنا على الدول الفقيرة والصغيرة). (عبدالرضا أسيري، 1993: 43-53).

إن هذه السياسة الإنسانية والأخلاقية للصندوق الكويتي للتنمية العربية

جعلته محط أنظار الدول الإفريقية، وأن استراتيجيته تخلو من الشروط السياسية وتبتعد عما تتطلبه معظم المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الحكومية الفرنسية، حيث تشترط هذه المؤسسات إدخال إصلاحات اقتصادية أو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي لتلك الدول، وتوسيع المشاركة السياسية، الأمر الذي يضايق الأفارقة، لأنها في تفسيرهم تدخلات لامبرر لها في الشؤون الداخلية (رياض صالح أبو العطاء، 1993).

لقد بدأ نشاط الصندوق مع القارة الإفريقية في السنة المالية 1974-1975، عندما أدخل التعديل على النظام الأساسي له، وتمت زيادة رأس ماله إلى (2000) مليون دولار، ومنذ تلك الفترة قدم قروضاً وقام بتمويل مجموعة من المشروعات في (30) دولة إفريقية، وبلغ عدد القروض (109) مئة وتسعة قروض، بقيمة تقرب من (325) مليون دينار كويتي أو ما يعادل مليار دولار تقريباً، وبنسبة بلغت نحو (19%) من إجمالي قروض الصندوق المعقودة حتى العام المالي 1990/1991 (الصندوق الكويتي، 1990).

وتقدم الكويت بصفة عامة نسبة تتراوح بين (3.5% و 8%) من الناتج القومي الإجمالي بوصفها مساعدات مالية إلى مختلف دول العالم (الصندوق الكويتي، 1988: 24). ويبين جدول (2) عدد الدول المستفيدة، وعدد القروض وقيمتها.

يتضح من هذا الجدول أن أغلب الدول الإفريقية حصلت على قروض ومساعدات من دولة الكويت، وأن 12 دولة إفريقية من مجموع 15 دولة أعضاء في منظمة العالم الإسلامي حصلت على قروض ومساعدات، كذلك يلاحظ أيضاً أن السنغال تأتي في المرتبة الأولى من الدول الإفريقية التي حصلت على أكبر عدد من القروض، ثم تنزانيا والنيجر، وكذلك مالي وزيمبابوي.

أما في المجال التجاري فقد اتسمت حركة التبادل بين الكويت والدول الإفريقية بالضعف والمحدودية بصورة عامة، لأن معظم إنتاج الدول الإفريقية القابل للتصدير زراعي بالدرجة الأولى، ولصعوبة إيصاله إلى الأسواق الكويتية، وإمكانية جلبه من مصادر قريبة، يظل ضعف الاتصال الدولي أحد المعوقات الرئيسة في وجه هذه التجارة. أما الكويت فإنها تعتمد على الصادرات البترولية ومشتقاتها، ويتسم ذلك أيضاً بالضعف والمحدودية، لعدم اعتماد التصدير على السوق الإفريقية، حيث تبلغ نسبة الصادرات الكويتية 2%، أما الواردات فهي 3% (وزارة التخطيط، 1992).

جدول (2)
الدول الإفريقية المستفيدة من القروض الكويتية وحجم هذه القروض

الرقم	الدولة الإفريقية	عدد القروض	قيمة القروض (د. ك)
1	إفريقيا الوسطى	4	5 120 000
2	أنغولا	1	3 700 000
3	*بنين	4	10 086 000
4	بوتسوانا	5	9 751 100
5	*بوركينا فاسو	3	10 500 000
6	بوروندي	8	11 965 519
7	تنزانيا	6	30 850 000
8	توغو	2	7 448 444
9	جزر الرأس الأخضر	1	965 246
10	*جزر القمر	5	9 235 653
11	رواندا	5	13 370 635
12	زيمبابوي	4	16 849 248
13	*السنغال	11	40 719 349
14	سيشل	1	1 620 000
15	*سيراليون	1	3 000 000
16	*غامبيا	3	8 238 760
17	غانا	3	16 470 000
18	*غينيا	3	14 170 945
19	غينيا الاستوائية	1	1 100 000
20	*غينيا بيساو	5	9 355 000
21	*الكاميرون	3	10 295 888
22	الكونغو	3	10 700 000
23	ليبيريا	1	2 200 000
24	ليسوتو	3	4 997 180
25	*مالي	4	22 239 741
26	مدغشقر	2	4 807 500
27	موريشوس	2	5 500 000
28	موزمبيق	5	12 850 000
29	*النيجر	6	17 370 273
30	*أوغندا	4	9 400 000
	المجموع	**109**	**324 876 481**

* أعضاء في منظمة العالم الإسلامي. (المصدر: محمد ربيع، وإسماعيل مقلد، جامعة الكويت 1993-1994)
المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1990، التقرير السنوي (29) 1990 -1991: 63.

وأما في المجال الثقافي فقد طالب قرار القمة العربي الإفريقي ذاك بتعزيز الروابط الثقافية والتربوية بين الجانبين، ذلك أن العلاقات الثقافية هي أحد الأنماط الجديدة والمتطورة من أنماط الدبلوماسية الدولية، وتهدف عادة إلى إحداث تغييرات أيجابية في مضمون الانطباعات التي تكونها الدول عن مثيلاتها، والتي تؤثر في سلوكها في العلاقات الدولية المتبادلة، وباستخدام ذلك النمط يمكن بناء تصورات إيجابية تعمل على تغيير الانطباعات الخاطئة، والوصول بعمق إلى روح الشعوب وتكوين الأشكال الموضوعية الصحيحة عنها. (لويس دوللو، 1984). إنَّ الدبلوماسية الثقافية – وهي العبارة المرادفة للعلاقات الثقافية الدولية – تقوم عادة على تبادل الزيارات العلمية والبعثات والمنح الدراسية بين الدول، وتلقي العلوم في جامعاتها.

لقد شهد التعاون الثقافي الكويتي – الإفريقي بدايات مبكرة بعد إنشاء لجنة الشؤون الثقافية والتربوية على أثر انعقاد المؤتمر، حيث نشطت دولة الكويت ممثلة في وزارة التربية في تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة من مختلف الدول، للانخراط في المدارس والمعاهد، وتشمل هذه المنح والبعثات (الجنسين)، ويتم التركيز على مراحل التعليم الثانوي والديني والفني والجامعي، وقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين أكثر من (3599) طالباً وطالبة من عام 1980 وحتى 1990. أما الدول المستفيدة فيزيد عددها على (30) دولة (وزارة التربية، 1992)، كما استضافت الكويت فيما بعد الدورتين الخاصتين باللجنة الدائمة للحوار العربي الإفريقي في شهري يونيو وأكتوبر 1989م، في محاولة لإحياء التعاون وعقد قمة عربية إفريقية جديدة، فكانت هذه الاستضافة من أنجح الاجتماعات، وقد تبلور عنها إنشاء مؤسسة استثمارية عربية إفريقية.

ولم تكن هذه العلاقات في كل مظاهرها لتقتصر على الجانب الرسمي، حيث أدرك الشعب الكويتي بطبيعته أهميتها، وشعر بضرورة مساعدة أشقائه المسلمين في تلك البقاع، فسارع بمنظمته غير الحكومية (NGO's) من جمعيات خيرية ولجان إسلامية ومجهودات شعبية إلى رفد السياسة الخارجية الرسمية، تعميقاً للتعاون الكويتي الإفريقي، مما أسهم في رفع المعاناة أو تخفيفها عن كثير من الشعوب.

ويعود هذا النوع من العمل الخيري إلى عام (1957) عندما قامت اللجان الشعبية بجمع التبرعات لمساعدة نضال الشعب الجزائري. وفي عام (1962)

أصدرت الحكومة الكويتية قانوناً ينظم عمل جمعيات النفع العام، فتم تسجيل (54) جمعية، وكان هناك أيضاً (12) جمعية تهتم بتقديم العون للدول النامية. وشهدت فترة الثمانينيات ازدياد الاهتمام بالقارة الإفريقية بعد ازدياد الوعي الشعبي والحكومي لدور هذه المنظمات، وأخذ العون أشكالا مختلفة، ولكن هذه الأشكال جميعاً يمكن وصفها بالمساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية. ومن أهم المنظمات (بيت الزكاة الكويتي، ولجنة مسلمي إفريقيا، ولجنة الفلاح الخيرية، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية). ولعل ما يميز عمل هذه المنظمات الإسلامية اعتمادها على التمويل الشعبي، أما بيت الزكاة الكويتي فيعتمد على التمويل الحكومي زيادة على المساعدات الشعبية، هذا فضلا عن مساعدات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

واهتمت هذه اللجان ببناء المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية، وبحفر الآبار وإنشاء المزارع المنتجة، وملاجيء الأيتام والمراكز الصحية ومساعدة الأسر الفقيرة وتقديم العون التعليمي والتدريب المهني والصناعي. وبلغ عدد هذه المشروعات أكثر من أربعة آلاف مشروع خيري في أكثر من ثلاثين بلدا، بالإضافة إلى بعض المشروعات الخيرية الموسمية، مثل مشروع إفطار الصائم ومشروع الأضاحي (بيت الزكاة الكويتي، 1996/1995).

ثالثا: معوقات العلاقات ومصاعبها

على الرغم من كل الإنجازات التي حققتها العلاقات الكويتية الإفريقية، وفي كل المجالات التي أتينا على ذكرها وتبينت آثارها، فإن هناك بعض المعوقات التي اعترضت طريقها، وحدت من تحقيق كل أهدافها. ولعل في مقدمتها الاتجاهات السياسية الإفريقية المتحفظة لأسباب أبرزها:

1 – خوف بعض الأفارقة من التأثير الحضاري العربي، ومن الأقليات العربية والإسلامية، ولا سيما في شرقي القارة الإفريقية.

2 – ميل بعض دول القارة ولا سيما في الغرب إلى التعامل مع النظم الاستعمارية السابقة.

3 – الغيرة الشديدة من الدور القيادي الذي أدته بعض الدول العربية الإفريقية مثل مصر، في مساندة قضايا التحرر.

وهناك أسباب أخرى متعددة، تختلف نوعاً وحدة من دولة إلى أخرى، منها:

أن المفكر الإفريقي والرئيس السنغالي السابق (ليوبولد سنغور) رأى أنه لا يوجد تفاعل حضاري وتاريخي بين الثقافتين العربية والإفريقية (أحمد يوسف القرعي، 1989: 128). فيما ذهب رئيس زائير (الكونغو الديمقراطية) إلى أبعد من ذلك عندما استنكر بيان وزراء خارجية دول الصمود والتصدي العربية عام (1982)، الذي أدان إعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بقوله: (إن البيان العربي يكشف عن النوايا السيئة والتعصب الأعمى، أو عن الكراهية الموروثة التي يكنها للزنوج من كانوا في الماضي تجاراً للعبيد) (القبس، 1982). ويرى بعض الدارسين أن هذا الشعور كان مسيطراً على بعض التيارات الحاكمة ذات التطلعات القومية في زعامة القارة.

ومن هذه الأسباب أيضاً خيبة أمل زائير من دول النفط العربية بعدم تعويضها عن الزيادة التي طرأت على أسعار النفط بعيد عام 1973 وعقب قطع الدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل، وكذلك تقديم المساعدات عن طريق مؤسسات مالية، وذهاب أغلبها إلى الدول الإسلامية، بالإضافة إلى بطء تقديم المساعدات، ورفض بعض الدول العربية الاستثمار في القارة الإفريقية (أمير كمال دسوقي، 1988).

لقد شكلت هذه الأسباب مجتمعة فتوراً في العلاقات، أشعر الجانبين بعدم الرضا عن مستواها، فشكلت الجامعة العربية لجنة لتقويم هذا التعاون عام (1983)، وتوصلت إلى ضرورة إيجاد ترتيبات جديدة له. وعبَّر قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984 عن عدم رضاه عن جمود العلاقات، وخير من يمثل هذا الشعور تصريح وزير خارجية غينيا في مارس من العام نفسه، حيث قال: «نحن لانريد أن يكون هذا التعاون في إطار الهبة أو الزكاة الممنوحة من الدول العربية للدول الإفريقية، ونتساءل دائماً: لماذا تكدس الدول العربية فوائضها بملايين الدولارات في الدول والبنوك الغربية».

ويضاف إلى ذلك إصرار الدول الخليجية في مؤتمر القاهرة عام 1977 على ثنائية التعاون مع الدول الإفريقية، وغياب تأثير الجامعة العربية ودولها المؤثرة في صنع هذه العلاقات عن الساحة السياسية، ورأى بعض الباحثين أن المعونة العربية لدول إفريقية ثانوية في تلبية الاحتياجات لها، وأن وظائفها لا تختلف عن وظائف المؤسسات المالية الغربية وأنها تابع لها (عبدالملك عودة، 1984: 29-36).

ويضاف إلى ذلك أيضاً انتقال الخلافات العربية – العربية إلى الساحة الإفريقية،

ولا سيما بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل عام (1978م) وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، مما عطل عمل بعض اللجان، وكذلك اشتغال العرب بشؤونهم الداخلية المتمثلة في الحرب العراقية – الإيرانية عام (1980م)، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام (1982م).

ويضاف إلى ذلك من الجانب الإفريقي انشقاق الدول الإفريقية فيما بينها، وإخفاقها في عقد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقي في أغسطس عام 1982م في طرابلس بسبب اختلافهم حول انضمام الجمهورية الصحراوية بزعامة البليساريو (فبراير 1982) (خالد زغلول، 1988).

ولكن على الرغم من كل هذه الأسباب التي عرقلت نضج العلاقات العربية الإفريقية فإننا نستطيع أن نقول: إن هذه العلاقات قد شهدت في هذه الفترة بناء الأطر والمؤسسات لتوثيق التعاون بين الجانبين، كما نستطيع أن نقول: إن الكويت لم تتأثر كثيراً بالعقبات، بل نشطت في توثيق علاقاتها مع دول القارة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والشعبية، معتمدة على المصالح المشتركة والمباشرة لكلا الطرفين.

رابعاً: مواقف الدول الإفريقية من العدوان العراقي على الكويت (1990-1995)

لعل أهم ما يتطلع إليه البحث هو الإجابة عن التساؤلات التالية: ما الموقف الإفريقي من العدوان العراقي وتداعياته؟ وهل الأدوات التي استخدمتها الكويت من معونات اقتصادية وثقافية وإنسانية حققت أهداف السياسة الخارجية الكويتية؟

حيث شهدت هذه الفترة من (1990-1991) احتلال العراق للأراضي الكويتية والإطاحة بحكومتها الشرعية وفرض الوحدة الاندماجية بين البلدين، ثم حرب التحرير ومدى التزام العراق بالحدود الدولية بين البلدين وبقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بتداعيات العدوان، وكان موقف الدول الإفريقية من هذه التداعيات موقفاً متميزاً، وقد يعود الرفض الإفريقي إلى الأسباب التالية:

إن العدوان العراقي يتنافى وموقف الدول الإفريقية الرافض لمبدأ تعديل الحدود الموروثة من الاستعمار، لأن تعديل الحدود سيثير كثيراً من المطالب والمشكلات بين الدول، وأن العدوان يشكل انتهاكاً واضحاً لمبادىء القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار أو القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول.

وإن العدوان يحول الأنظار عن قضية الشرق الأوسط الرئيسة، وهي القضية الفلسطينية، وأن ذلك يعد تهديداً آخر للسلام في المنطقة، بالإضافة إلى أن العلاقات

الكويتية - الإفريقية، وبالتحديد في مجال التنمية وتقديم المساعدات والقروض تفوق العلاقات العراقية - الإفريقية، وكذلك إسهام الكويت في تمويل المؤسسات الإنمائية في القارة الإفريقية أو تقديم المعونات بوساطة المؤسسات المالية الدولية للقارة الإفريقية، كما أدت الكويت دوراً بارزاً في قيادة التعاون العربي الإفريقي، حيث كان اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في الكويت عام 1989 من أنجح الاجتماعات (أحمد يوسف القرعي، 1990)، ويمكن رصد الموقف الإفريقي من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، فمجلس الأمن الدولي، فالجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن بعض المواقف المنفردة لبعض دول القارة ابتداءً من العدوان العراقي وحتى التحرير وإعادة الإعمار. وكان رد الكويت بالمثل، وسعت إلى تعزيز التعاون وتبادل الزيارات، وقدمت مزيداً من المساعدات والقروض.

أما منظمة الوحدة الإفريقية فقد أصدرت بياناً عقب العدوان العراقي مباشرة، تعبر عن رفضها لما أقدم عليه العراق في حق الكويت وأنها تطالب حكومة العراق بالانسحاب الفوري من الأراضي الكويتية، وتناشد المجتمع الدولي اللجوء إلى جميع الوسائل التي يملكها من أجل الحفاظ على سيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، وذلك بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة (نبيه الأصفهاني، 1990 :176-179). ووصف رئيس هذه المنظمة وهو رئيس أوغندا العدوان العراقي بأنه سابقة خطرة يجب ألا نوافق عليها (المركز الإعلامي الكويتي، 1991:77).

وأصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال انعقاد جلسات المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية المنظمة (31 يوليو - 5 أغسطس 1990) تحت شعار: «السلام والتكافل والتنمية» وبمشاركة مندوبي (15) دولة إفريقية، بيانا قوياً أدان العدوان العراقي، وطالب بالانسحاب الشامل الفوري من دولة الكويت وبألا يترتب على العدوان أي آثار، وأنه انتهاك لمبادىء المنظمة وميثاقها الذي يدعو إلى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ومراعاة حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلي في أي دولة منها بالقوة، واحترام سيادة كل دولة واستقلالها ووحدة أراضيها، وطالبت بعدم استخدام القوة أو التهديد، وأعلن المؤتمر تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعي (المركز الإعلامي الكويتي، 1991: 523-524)*.

* لمزيد من التفاصيل حول المواقف الدولية، انظر ملف العدد، السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، وكذلك الكتاب الذي أصدره المركز الإعلامي الكويتي، بعنوان: «جريمة غزو العراق للكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير. القاهرة: دار نوبار للطباعة، 1991.

أما على صعيد مجلس الأمن الدولي فقد وافقت القارة الإفريقية على قرارات مجلس الأمن من خلال ممثلي القارة في المجلس وهم ممثلو: (إثيوبيا وزائير وكوت ديفوار (ساحل العاج))، واتخذ مجلس الأمن خلال الفترة من (2 أغسطس 1990 – أكتوبر 1991) (23) قراراً يتصل مباشرة بالحالة بين العراق والكويت، وفي كل هذه القرارات وقفت الدول الإفريقية إلى جانب الكويت، ولم يعترض أو يمتنع أي منها عن التصويت (الأمم المتحدة، 1991). وأما موقف الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من (1990-1994)، فله سمات معينة، يمكن تحديد موضوعاتها كما يأتي:

أ – الدورة رقم 1990/45: ركزت الدول الإفريقية في بياناتها على إدانة العدوان العراقي للكويت، ومطالبته بالانسحاب الفوري وعودة الحكومة الشرعية.

ب – الدورة 1991/46: ركزت أكثرية الدول التي تطرقت إلى قضية الكويت في بياناتها الرسمية على الإشادة بدور الأمم المتحدة في تحرير الكويت.

ج – الدورة 1992/47: أكد كثير من الدول ضرورة التزام العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت.

د – الدورة 1993/48: تم التركيز على ضرورة احترام القرار (833) الذي يضمن حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

هـ – الدورة 1994/49: ركزت الدول التي تطرقت إلى قضية الكويت على ضرورة التزام العراق بقرارات مجلس الأمن، والاعتراف بالكويت وحدودها الدولية، وإدانة تحركات القوات العراقية باتجاه الحدود مع الكويت (الأمم المتحدة، 1990).

ويمكن رصد مواقف بعض الدول الإفريقية من خلال المواقف المنفردة لهذه الدول، كما أعلنها بعض المسؤولين فيها، حيث أعلنت السنغال كأول دولة إفريقية عن رغبتها في إرسال قوات إلى منطقة الخليج وتبعتها النيجر، وذلك ضمن قوات التحالف التي عملت على تحرير الكويت، أما الغابون فأعلنت أنها تحرص على مبادىء احترام سيادة الدول، وتقدر مزايا الحوار بوصفه وسيلة مميزة لتسوية النزاعات والخلافات، وتوجه نداء من أجل إسكات السلاح وانسحاب القوات العراقية من الكويت وإيجاد تسوية سلمية للنزاع. أما حكومة زيمبابوي فدعت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة إلى بذل أقصى جهد لإيجاد حل لهذه المشكلة. أما الحكومة الأنغولية فأكدت في بيانها أنها علمت – بمزيد

من السخط – بالعدوان الذي قامت به القوات العراقية على الكويت، والحكومة الأنغولية تدين العدوان العسكري على الكويت، وتعده انتهاكاً للقواعد والمبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول. أما الحكومة التنزانية فقد أدانت العدوان، وأيدت قرارات مجلس الأمن الداعية إلى الانسحاب واستعادة الكويت لسيادتها. بالإضافة إلى مواقف دول إفريقية أخرى رافضة للعدوان (نبيه الأصفهاني، 1990: 170-190).

وتقديراً لهذه المواقف الإفريقية وعلى الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها الكويت في أثناء الاحتلال وحرق الآبار البترولية وما أعقبها من كلفة عملية التحرير وإعادة الإعمار، استمرت الكويت في تقديم الدعم والعون للقارة الإفريقية، وكذلك لمختلف دول العالم، حيث أعلن المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية: «إنه من الطبيعي أن تتمشى سياسة الصندوق مع اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، وأنه سوف يكون من الطبييعي أن تبنى المعاملات على أساس مواقف الدول من الحق الكويتي، وأن القروض الممنوحة من الدولة هي لتحقيق سياسة دولية تحفظ للكويت مكانتها وكيانها وصدارتها بين الدول». (الشرق الأوسط 1994). ولتعزيز التعاون الكويتي الإفريقي، دعت الحكومة الكويتية لمعالجة مشكلة الديون المضاعفة والفوائد المترتبة عليها، حيث أعلن أمير الكويت في خطاب له في الأمم المتحدة عام 1989 عن إلغاء الفوائد بوصفه حلاً مرحلياً قد يؤدي في المستقبل إلى تصفية الديون، وأنه سيبحث أصول القروض مع الدول الأشد فقراً (المركز الإعلامي الكويتي، 1991: 577).

أما القروض التي منحت للقارة الإفريقية من 1990/7/1 إلى 1996/6/30، فقد بلغ عددها 40 قرضاً لـ 22 دولة إفريقية، بمبلغ إجمالي قدره أكثر من 405 ملايين دولار (الصندوق الكويتي، 1995: 86-87). ويبين جدول (3) عدد القروض في الفترة من 1990/7/1 إلى 1996/6/30.

ومن ملاحظة الجدول (3) وللتدليل على الأهمية المالية ورد الجميل لمواقف الدول الإفريقية يتضح ما يلي:

إن أغلب الدول الإفريقية حصلت على قروض خلال هذه الفترة.

ما يقرب من نصف أعضاء منظمة العالم الإسلامي من الدول الإفريقية استفادت من هذه القروض.

وإن دولتين من ثلاث دول كانت تمثل القارة في مجلس الأمن حصلت كل منهما على قرض.

جدول (3): عدد الدول الإفريقية المستفيدة، وعدد القروض وقيمتها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990/7/1 إلى 1996/6/30*.

الرقم	الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك)
1	الراس الأخضر	1	2 900 000
2	السنغال	4	9 200 000
3	النيجر	2	4 200 000
4	بنين	2	2 224 000
5	بوركينا فاسو	1	3 640 000
6	تشاد	1	2 800 000
7	غانا	3	10 910 000
8	غينيا	3	12 800 000
9	توغو	1	3 000 000
10	أثيوبيا	1	7 600 000
11	أريتريا	2	12 600 000
12	أنغولا	1	1 500 000
13	أوغندا	3	7 100 000
14	بوتسوانا	1	3 000 000
15	تنزانيا	4	18 200 000
16	رواندا	1	1 700 000
17	زائير	1	4 100 000
18	زيمبابوي	2	10 900 000
19	ليسوتو	1	1 900 000
20	موريشوس	2	7 250 000
21	موزمبيق	2	5 000 000
22	سيشل	1	2 150 000
	المجموع	40	135 174 000 أو قرابة $ 405,522,000 الدينار = قرابة 3$

* المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1995. التقرير السنوي (33) 1996/1995: 86، 87.

أما السنغال والنيجر وهما من الدول التي أعلنت عن رغبتهما في إرسال قوات إلى منطقة الخليج فتُعدّان من أكثر الدول استفادة من القروض، من حيث القيمة أو العدد قبل العدوان العراقي وبعد التحرير، وهذا يؤكد أهمية الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية.

وقد أشادت الدول الإفريقية بالمبادرة الكويتية ودعمها المالي، حيث قال وزير

خارجية جزر القمر قبل دخولها الجامعة العربية في عام 1993: منذ حصولنا على الاستقلال عام 1975، والكويت تمد يد العون والمساعدة الكريمة، وساعدتنا على الخروج من وضع اقتصادي صعب للغاية (المجلة، 1994 :26). أما وزير خارجية إثيوبيا فقد أعلن عام 1993: (أن الكويت قامت بجهود مشكورة في دعم جهود التنمية في كثير من الدول الإفريقية (الأنباء، 1994: 17) وأعلن سفير السنغال في الكويت عام 1991 أن الكويت قدمت للسنغال كثيراً من المساعدات دون الإعلان عن ذلك (الفجر الجديد، 1991). وأما رئيس برلمان غينيا بيساو فذكر أن هناك مشروعات مشتركة تترجم عمق العلاقات بين البلدين، وأن بلاده تشكر دعم الكويت للشعب الغيني (الأنباء، 1996).

ولم تقتصر العلاقات على دعم موقف الكويت السياسي تجاه العراق، أو على تقديم القروض والمنح والمساعدات، بل إن التعاون الثقافي بين الكويت وإفريقية شهد نشاطاً قوياً. فعلى الرغم من التخريب الذي أحدثه العدوان العراقي بالمنشآت التعليمية وقلة الإمكانات في تلك الفترة، فإن التركيز انصب على تقديم المنح للطلاب الأفارقة في الجامعة ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وبلغ عدد الطلبة الذين تم قبولهم من عام 1991-1994 أكثر من 400 طالب وطالبة من أكثر من 30 دولة إفريقية (جامعة الكويت، 1994). بالإضافة إلى قبول بعض الطلبة في التعليم الديني والثانوي، فكان هذا التعاون امتداداً للمنح الدراسية المبكرة قبل العدوان، والتي اقتصرت على التعليم الثانوي والديني.

ولقد شهدت العلاقات الكويتية الإفريقية تطوراً ملحوظاً وبارزاً على المستوى الثقافي، مما يصب في النهاية في خانة تحقيق أهداف السياسة الكويتية الخارجية بالإضافة إلى العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية من خلال المناهج الدراسية التي تقدمها وزارتا التربية والتعليم العالي.

أما المنظمات غير الحكومية والمتمثلة في المنظمات الشعبية فلم تقطع المساعدات المالية والعينية حتى عام العدوان العراقي 1990، وهذا يؤكد اهتمام المنظمات الشعبية الكويتية بأحوال المسلمين في القارة الإفريقية، وبلغ عدد المشروعات التي قامت بها هذه اللجان أكثر من أربعة آلاف مشروع خيري، مثل بناء المساجد والمدارس والمراكز الصحية واستصلاح الأراضي وحفر الآبار وكفالة الأيتام، هذا بالإضافة إلى طباعة أكثر من ستة ملايين كتاب بلغات مختلفة، وذلك بين عامي 1991-1995 (بيت الزكاة، 1996/95)*.

* لمزيد من المعلومات حول عمل المنظمات الشعبية الكويتية تجاه مختلف دول العالم وتاريخها يمكن مراجعة إصدارات بيت الزكاة الكويتي (كويت الخير).

ويلاحظ خلال الفترة التي أعقبت العدوان زيادة تبادل الوفود الرسمية من الجانبين، حيث بلغت أكثر من 60 زيارة لوفود رسمية من رؤساء دول وحكومات ووزراء ومبعوثين (وكالة الأنباء الكويتية، 1995). ولعل تبادل هذه الوفود يؤكد عمق العلاقات بين الجانبين، ويعوض عن قلة التمثيل الدبلوماسي بينهما. أما الجانب الاقتصادي والذي تمثل في تقديم الدعم المادي فإنه لم يتوقف كذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية التي عاشتها الكويت في فترة اضطراب أسعار النفط والكساد الاقتصادي. وفي الجانب الثقافي يلاحظ انخفاض عدد الطلبة في التعليم الأقل من الجامعي، وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات الثقافية لم تنقطع بين الجانبين.

الخلاصة

حتمت متطلبات السياسة الخارجية الكويتية التي أعقبت الاستقلال، التنسيق مع التكتلات العربية والإسلامية، منذ فترة الستينيات حتى منتصف السبعينيات. ومع تطور الأحداث الدولية، بدأ العمل الجماعي العربي يركز على القضايا المصيرية. أما علىَ الجانب الإفريقي، فقد كانت متطلبات التحرر أشد إلحاحاً على ذلك العمل الجماعي. وفي منتصف السبعينيات بدأت السياسة الخارجية الكويتية تعزز العمل الثنائي الكويتي الإفريقي، ولا سيما في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. ونشطت المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية.

فعلى الصعيد السياسي كان التمثيل الدبلوماسي يتميز بالتواضع الشديد في عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية. وفي منتصف السبعينيات استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية في تفعيل العلاقات بين الجانبين، وذلك من خلال تقديم المساعدات والقروض والمنح والهبات. وفي المجال الثقافي شهد التعاون الكويتي بدايات مبكرة، وذلك من خلال تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة من مختلف الدول. وفي مرحلة الثمانينيات برز دور المنظمات غير الحكومية واللجان الشعبية الكويتية التي تميزت بالعمل الإنساني والديني. ومن الاستعراض السابق لتطور العلاقات الكويتية – الإفريقية، نجد أن سياسة الكويت الخارجية سعت إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية أمنها واستقلالها ونظام الحكم فيها.

وكان موقف الدول الإفريقية مشرفاً على الصعيدين: الدبلوماسي والعسكري في أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، فقد أدانت العدوان، وطالبت بانسحاب

القوات العراقية من الكويت، وذلك من خلال المواقف الرسمية لتلك الدول في: منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة العالم الإسلامي، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة.

إن نجاح تلك العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، مرهون بإيمان جميع الأطراف بإدراك أبعاد التعاون المستقبلي وأهمية تأثيراته وانعكاساته على العلاقات الدولية ومستقبل التعاون بين الدول النامية بصورة عامة، وتوظيف تلك العلاقات لتصب في نهاية الأمر في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للجانبين الكويتي والإفريقي، مع إدراك الصعوبات التي تعوق هذا العمل أحياناً.

المصادر

أحمد يوسف القرعي (1989). قضية العلاقات العربية الإفريقية. **السياسة الدولية**، 98 (أكتوبر)، 127-131.

أحمد يوسف القرعي (1990). مبادىء وأبعاد الرفض الإفريقي للعدوان. **السياسة الدولية**، 102 (أكتوبر)، 118-120.

إسماعيل مقلد (1979). **العلاقات الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: ذات السلاسل.

الأمم المتحدة (1991). **قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعدوان العراقي للكويت من 2 اغسطس حتى 11 اكتوبر 1991**. مجلس الأمن الدولي، نيويورك: مكتبة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (1996). **موقف مجموعة الدول الإفريقية من قضية الكويت خلال الفترة من 1990-1995**. نيويورك: مكتبة الأمم المتحدة.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1988). **المساعدات الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة الأوبك كنسبة مئوية من الدخل القومي**. 13 (أبريل) 24. الكويت: الصندوق الكويتي.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1990). **التقرير السنوي 1989-1990**، الثامن والعشرون. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1995). **التقرير السنوي 1994-1995**، الثالث والثلاثون، الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية.

الفاتح عبدالسلام (1989). التعاون العربي الإفريقي: التجربة والآفاق المستقبلية. **دراسات إفريقية**، (مارس)، 25-42.

المركز الإعلامي الكويتي (1991). **جريمة عدوان العراق على الكويت: أحداث ووثائق من يوم العدوان حتى التحرير**. القاهرة: دار نوبار للطباعة.

أمير كمال دسوقي (1988). أبعاد التعاون الإسرائيلي – الإفريقي ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية. **السياسة الدولية**، 91 (يناير)، 227-233.

أمين أسبر (1983). **مسيرة الوحدة الإفريقية**. لبنان: دار الكلمة للنشر.

بيت الزكاة (1995/1996) **كويت الخير**. «الإصدار الثاني». الكويت: مطبعة الفجر الكويتية.

جامعة الكويت (1994). **جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية**. عمادة شؤون الطلبة: جامعة الكويت.

حسن الإبراهيم (1982). **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

خالد زغلول (1988). العرب والأفارقة بين عمليات المد والجزر. **السياسة الدولية**، 93 (أكتوبر)، 104-112.

رياض صالح أبو العطا (1993). **ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

شربل زعرور (1989). **التعاون العربي الإفريقي، عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975 -1984**. ترجمة حيدر هاشم. لبنان: معهد الإنماء العربي.

عبدالرضا أسيري (1993). **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات – إخفاقات وتحديات**. الكويت: مطابع القبس التجارية.

عبدالملك عودة (1984). التعاون العربي الإفريقي، الواقع والمستقبل. **السياسة الدولية**، 87 (أكتوبر)، 29-36.

عصام الجبوري (1981). **العلاقات العربية الإفريقية 1961-1977**. بغداد: دار الحرية للطباعة.

فاضل صدقه (1997). قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 25 (3)، 149-158.

لويس دوللو (1984). **العلاقات الثقافية الدولية**. ترجمة بهيج شعبان. لبنان: منشورات عويدات.

محمد محمود (1987). **مناهج البحث في العلوم السياسية**. الكويت: مكتبة الفلاح.

محمد محمود ربيع، واسماعيل مقلد (1993-1994). **موسوعة العلوم السياسية**. جامعة الكويت: دار الوطن.

مدثر الطيب (1982). التعاون العربي الإفريقي: جذوره – أبعاده – مشكلاته. **السياسة الدولية**، 68 (أبريل)، 6-15.

نبيه الأصفهاني (1990). وثائق خاصة بالأزمة. **السياسة الدولية**، 102 (أكتوبر)، 166-216.

وزارة التخطيط (1992). **المجموعة الإحصائية السنوية**. الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء.

وزارة التربية (1992). إدارة التخطيط، قسم الإحصاء التربوي، الكويت.

وزارة الخارجية الكويتية (1998). **السلكان الدبلوماسي والقنصلي**. الكويت: إدارة المراسم.

وكالة الأنباء الكويتية (1995) **الأرشيف– ملف أفريقيا**، الكويت.

صحف ومجلات

الأنباء 1994/2/6.

الأنباء 1996/9/6.

الرأي العام 1963/2/14.

الشرق الأوسط 1994/8/15.

الفجر الجديد 1994/8/13.

القبس 1982/5/26.
المجلة 2-1994/1/8.

مقدم في: أبريل 1999.
أجيز في: يوليو 2000.

